

أثر التضخم على الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية التركية

سعد الحمداني

د. عدنان عويضة



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

كلية الاقتصاد الإسلامي والتمويل، جامعة اسطنبول صباح الدين الزعيم

اسطنبول، الجمهورية التركية

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ١٦ نوفمبر ٢٠٢٤ م

الملخص

٣- التضخم يقلل من قيمة الأصول والإيرادات المحاسبية للبنوك التشاركية، حيث يتطلب منها تعديل حساباتها المالية لتعكس تأثير التضخم على القوة الشرائية. هذا يؤدي إلى زيادة الحسائر المحققة أو انخفاض الأرباح المحققة.

٤- التضخم يزيد من تكاليف التمويل للبنوك التشاركية، حيث يتطلب منها دفع معدلات فائدة أعلى لجذب المودعين والمستثمرين. هذا يقلل من هامش الربح بين معدلات الفائدة السلبية والإيجابية، ويزيد من تقلبات الإيرادات.

٥- تحتاج البنوك التشاركية التركية إلى اتخاذ إجراءات للتكيف مع ظروف التضخم المرتفع، مثل تحسين جودة الأصول والإدارة المالية، وزيادة كفاءة التشغيل والابتكار، وتنويع مصادر التمويل والأنشطة والأسواق، وزيادة التعاون بين البنوك التشاركية.

حققت المالية الإسلامية انتشارا واسعا وطورت منتجاتها في صيغ متنوعة، ومن بينها الحسابات الاستثمارية، وقد هدف هذه البحث إلى التعرف على مدى تأثير التضخم على الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية في تركيا. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وكذلك المنهج الوصفي لمعرفة مدي شرعية الحسابات الاستثمارية، وكذلك لمعرفة ظاهرة التضخم ومفاهيمها ومتغيراتها وعلاقتها بعمل البنوك التشاركية في تركيا، وتوصلت الدراسة إلى أن:-

١- عدم وجود نمط محدد بالزيادة أو النقصان لمعدل التضخم في تركيا خلال الفترة ٢٠١٩ حتى مارس ٢٠٢٣.

٢- ارتفاع معدل التضخم بصورة كبيرة في عام ٢٠٢٢ وربما يعود ذلك إلى الحرب الروسية الأوكرانية.

depositors and investors. This reduces the profit margin between negative and positive interest rates, and increases revenue volatility.

Keywords: Islamic economy, Participation banks Investment Accounts , Inflation , Türkiye.

* المقدمة

لقد حظي التمويل الإسلامي باهتمام كبير في كل من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، خاصة خلال العقدين الماضيين حيث ازدادت أهميته عدة مرات، نظراً لأنه يشكل ارتباطاً فريداً بين القطاعات المالية والحقيقية، فإنه يقدم أدوات مالية بديلة خالية من الفوائد الربوية وأكثر أماناً لكل من المودعين والباحثين عن الاستثمار. (Tekken, Hasno , 2017, p. 113)

وفي عهد حزب العدالة والتنمية الذي يحكم الجمهورية التركية منذ عام ٢٠٠٢ كان تطوير وتنشيط التمويل اللاربوي أو التشاركي من أوائل الأهداف التي كان من المراد تحقيقها في البرامج الحكومية، ولا شك أننا اليوم نستطيع أن نشهد لها بالنجاح في ارتقاء ونجاح البنوك التشاركية (الاربوية)، وأصبح يوجد عدة بنوك كبيرة تنتهج المنهج التشاركي، منها حكومي ومنها خاص، والتي أيضاً بدورها توفر للمواطنين العديد من المزايا بمختلف أنواع الحسابات البنكية، ويعتبر التضخم إحدى أخطر المشكلات التي يواجهها الاقتصاد، حيث تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، البنوك التشاركية، الحسابات الاستثمارية، التضخم، تركيا

Abstract

This research aimed to identify the extent of the impact of inflation on investment accounts in participatory banks in Turkey.

This study relied on the inductive approach, as well as the descriptive approach, to determine the extent of the legitimacy of investment accounts, as well as to know the phenomenon of inflation, its concepts, variables, and its relationship to the work of participatory banks in Turkey. The study concluded that:

There is no specific pattern of increase or decrease in the inflation rate in Türkiye during the period 2019 until March 2023.

The inflation rate will rise significantly in 2022, perhaps due to the Russian-Ukrainian war.

Inflation reduces the value of assets and accounting revenues of participation banks, requiring them to adjust their financial accounts to reflect the impact of inflation on purchasing power. This results in increased realized losses or decreased realized profits.

Inflation increases the financing costs of participating banks, requiring them to pay higher interest rates to attract

* مشكلة البحث

إن البحث والتطوير هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي، حيث يواجه التمويل الإسلامي العديد من التحديات ومنها مشكلة التضخم، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: -

١- ما مفهوم الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية التركية؟

٢- ما هو أثر التضخم على الحسابات الاستثمارية؟ وكيف يتم تعويض أصحاب الحسابات الاستثمارية بالتضخم؟ وما هو منظور العدالة في ذلك؟

٣- ما هو تأثير البنوك التشاركية على النظام الاقتصادي لتركيا؟

٤- كيف يمكن صيانة حقوق أصحاب تلك الحسابات، وكيفية تعويضهم في خضم ارتفاع معدلات التضخم في تركيا؟

* فرضيات البحث

التمويل الإسلامي التشاركي يوجه العديد من المخاطر والتحديات من أبرزها التضخم.

يؤثر التضخم بالسلب على أرباح الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية التركية.

* أهداف البحث

١- توضيح مفهوم الحسابات الاستثمارية، وأنواعها.

٢- بيان مفهوم التضخم وتأثيره على الاقتصاد.

٣- توضيح أثر التضخم على الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية التركية

٤- معرفة كيفية تأثير على الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية التركية

* أهمية البحث

١- الموضوع من المسائل المستجدة الحديثة التي تمثل إضافة للمكتبة العربية

٢- المساهمة في إبراز التمويل المالي التشاركي في تركيا كموضوع أساسي أو فرعي، وعلاقة التضخم بمثل هذا النوع من البنوك

٣- بيان كيفية تعويض أصحاب الحسابات الاستثمارية خاصة أن أصحاب مثل هذه الحسابات يتأثرون بشكل مباشر بمعدل التضخم.

* حدود البحث

الحدود المكانية: البنوك التشاركية (تركيا)

الحدود الزمنية: عام ٢٠٠١ - ٢٠٢٤

* مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:-

* الحسابات الاستثمارية

ودائع الحسابات الاستثمارية هي الأموال التي

يودعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي بغرض الحصول على

عائد، نتيجة قيامه باستثمار تلك الأموال وتخضع هذه الأموال

للمضاربة وللقاعدة الشرعية: "الغنم بالغرم" (١) (عبدالغنى

العمومرى، ٢٠١٩، ص٥٩) تقوم البنوك التشاركية باستخدام

عقد المضاربة الشرعي كإطار للعلاقة الشرعية ما بين البنك

"المضارب" وأصحاب حسابات الاستثمار "رب المال" بديلاً

لعقد القرض الربوي الذي تستخدمه البنوك التقليدية، وتنظم

العلاقة بين العملاء والبنك على أساس تقديم العملاء لأموالهم

على شكل حسابات استثمار يقوم البنك باستثمارها نظير

(١) عبدالغنى العمومرى، مرجع سابق، 59

هذه الدراسة تتناول البنوك الأردنية وهي تشترك في هذه الدراسة في تناول الحسابات الاستثمارية ولكنها تختلف هنا في مكان الدراسة حيث تتناول دراستنا البنوك التشاركية في تركيا

Muhammed Ziya Hamvi (2020), Liquidity Analysis: Comparative Study between Participation and Conventional Banks in Turkey.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك تواجه عدة مشاكل تتعلق بإدارة السيولة، لأن البنوك التشاركية تعمل وفق الشريعة الإسلامية. ومن ثم فإن سيولة هذه البنوك يمكن أن تكون أعلى من البنوك التقليدية. أحد الأسباب المحتملة لهذه الحقيقة هو أن البنوك التشاركية لا تقترض بفائدة من البنوك المركزية أو أي جهة عندما تحتاج إلى المال. بالإضافة إلى ذلك، ربما تكون الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدمها البنوك التشاركية أقل مرونة من أدوات البنوك التقليدية لأن الأدوات المالية لا ينبغي أن تكون مخالفة للشريعة الإسلامية.

Fatima Sayyar (2021), Issues and Challenges of Participation Banking in Turkey: An Empirical Investigation.

يهدف البحث إلى تقديم دراسة تطبيقية عن القضايا والتحديات التي تواجه المصارف التشاركية في تركيا من منظور وخبرة موظفي هذه المصارف. يركز البحث على العوامل التي تحول دون زيادة نمو وانتشار هذا النوع من المصارف في القطاع المالي التركي، خلص البحث إلى أن من أهم التحديات التي تواجه نمو وانتشار المصارف التشاركية في تركيا أمرين أساسيين: هما الافتقار إلى اللوائح القانونية (البيئة القانونية المناسبة)،

حصوله على حصة من الربح مقابل عمله (كمضارب).^(٢) (فراس مصباح عبدالرحمن عاشور، ٢٠١٣، ص ١٧)

* التضخم

مصدر كلمة تضخم هو ضخم أي كبير أو زاد ، وترتبط كلمة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد أو مستحب، وينصرف التضخم في الاستخدام العادي للكلمة في الاقتصاد إلى حالة ارتفاع محسوس ومستمر في المستوى العام وغالباً ما يكون ارتفاعاً ونادراً ما يكون انخفاضاً، ومطلقاً أن يكون ثابتاً. ويحدث التضخم عندما ترتفع الأسعار وذلك بعد الوصول إلى حالة التوظيف الكامل وبالتالي يكون غير مصحوب بزيادة التوظيف والإنتاج، وهناك تعريف آخر بأن التضخم هو الزيادة في الطلب الفعال أو الإنفاق الكلي بالمقارنة بالعرض الكلي (منى سراج جعفر، ٢٠٠٠، ص ٣)

* الإطار النظري والدراسات السابقة

دراسة: مصطفى محمد سليم حسن ناغوج (٢٠١٦)، أثر مخاطر أدوات التمويل الإسلامية على أرباح حسابات الاستثمار المطلقة لدى البنوك الإسلامية الأردنية. هدفت الدراسة إلى بيان أثر مخاطر أدوات التمويل الإسلامية على أرباح حسابات الاستثمار المطلقة لدى البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)، وخلصت الدراسة بعد إجراء التحليل الإحصائي إلى وجود أثر لمخاطر أدوات التمويل الإسلامية على أرباح حسابات الاستثمار المطلقة لدى البنوك الإسلامية الأردنية.

(٢) فراس مصباح عبدالرحمن عاشور. "العوامل المؤثرة على نسب الأرباح الموزعة على حسابات الاستثمار المطلقة لدى البنوك الإسلامية في الأردن". (رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، ٢٠١٣)، ١٧

والقصور في تطبيق المعايير الشرعية المنظمة لعمل هذا النوع من المصارف.

Kammula Bairam (2022), The Islamic Finance Knowledge Level among Islamic Bank Employees: Case of Turkey.

توصلت الدراسة إلى أن حصة الأصول المصرفية الإسلامية في تركيا تشكل ٧ في المائة فقط من إجمالي الأصول المصرفية على الرغم من أن ٩٨.٩ في المائة من السكان مسلمون. ومن المعروف أن المعرفة المالية بالمنتجات المالية الإسلامية بحاجة إلى تحسين لجعل المنتجات المالية الإسلامية مقبولة لدى فئة واسعة من المستثمرين وأصحاب الأعمال.

Hosno Tekken (2017), The Relationship between Conventional Deposit and Islamic Profit Share Rates: An Analysis of the Turkish Banking Sector, King Abdulaziz

في هذه الدراسة، حاول الباحث تحليل العلاقة بين معدلات الودائع التقليدية ومعدلات الأرباح في بنوك المشاركة (البنوك الإسلامية) في تركيا من خلال استخدام أدوات النمذجة الثابتة كـ نماذج أردل (ARDL) وفمولس (FMOLS) ودولس (DOLS) وأدوات النمذجة الديناميكية كنموذج دسس - غرتش (-DCC GARCH) باستخدام البيانات الشهرية في تركيا التي تغطي الفترة ١٩٩٨م إلى ٢٠١٦م.

* جديد هذه الدراسة:-

لم تكن أي من الدراسات السابقة ذات صلة وثيقة بهذه البحث، فقد تناولت الدراسات السابقة التمويل الإسلامي بصفة عامة أو مشاكل الحسابات الاستثمارية في

بنوك الأردن الإسلامية أما الدراسة الحالية فتتركز على الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية التركية وبيان أثر التضخم عليها.

* منهجية الدراسة

* المنهج الاستقرائي

بغية التطرق إلى الدراسات السابقة وقراءة الآراء الشرعية وتحليل بعض النصوص أو البحوث التي لها علاقة بموضوع البحث وهو تعويض أصحاب الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية التركية نتيجة التضخم.

المنهج الوصفي: لوصف ظاهرة التضخم ومفاهيمها ومتغيراتها وعلاقتها بعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

* الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية

* مفهوم الحسابات الاستثمارية

الاستثمار مصدر استثمر سداسي من الفعل "ثمر"، ومادة "ثمر" تدل على التنمية والتكثير، قال ابن منظور في لسان العرب أن الثمر هو النماء والزيادة والكثرة، يقال: ثمر ماله، أي: نماه، ويقال: أثمر الرجل، أي كثر ماله وثمر الله مالك، أي: كثره. (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ص ١٣٥)

وقد عرف الاقتصاديون الحسابات الاستثمارية (الودائع الاستثمارية) بعدة تعريفات، منها:-

١- هي الأموال التي يقوم أصحابها بوضعها لدى المصرف، بناء على اتفاق بعدم السحب منها إلا بعد انقضاء فترة زمنية معينة، بهدف الحصول على الكسب المتمثل بالربح الحلال (التي تقوم المصارف الإسلامية باستثمارها في الطرق والأوجه التي تراها مناسبة). الأموال التي يقدمها أصحابها إلى المصرف من أجل المشاركة في الأرباح، إذ يعتبر المصرف في تصرفه بأموال العملاء وكيلاً ونائباً عنهم في استثماره لأموالهم في

النشاطات التي يقصد منها تحقيق الربح حيث يأخذ المصرف حصته من الربح كما يأخذ العميل أيضاً حصته من الربح، حسب ما تم الاتفاق عليه في بداية العقد وذلك بعد الانتهاء من عملية الاستثمار

٢- هي الأموال التي تقوم المصارف الإسلامية باستلامها على أساس عقد المضاربة، من أجل تقليبها وتنميتها لأصحابها خلال فترة معينة من الزمن، ثم تقوم بعد ذلك بتوزيع الربح مع العملاء وفق ما تم الاتفاق عليه في العقد، على أن يتحمل العملاء كامل الخسارة ما لم يحصل هناك تعد أو تقصير من قبل المضارب الذي هو المصرف الإسلامي. (مُجَّد عدنان يوسف عليان، ٢٠١٨، ص ١٦)

٣- مجموعة من المبالغ النقدية التي يقوم أصحابها بإيداعها لدى المصرف، من أجل الحصول على دخل مستمر خلال فترة زمنية معينة

فالمصرف الإسلامي يعتبر مضارباً، والمودع يعتبر رب المال، ويتم توزيع الأرباح حسب الاتفاق بينهما والخسارة وفق رأس المال كما تنص القواعد الشرعية لعقد المضاربة، ولكي نكون أمام حساب استثماري، يجب توفر عنصرين أساسيين: الأول: المبلغ المودع يجب ألا يقل عن حد معين تشتترطه المصارف عادة.

الثاني: الزمن، إذ يشترط المصرف على المودع عدم سحب وديعته كلها أو بعضها قبل مضي فترة معينة من الإيداع. (حروشي جلول، ٢٠١٦، ص ٤١٠)

من خلال التعريفات السابقة لمعنى الحسابات الاستثمارية التي تعمل بها المصارف الإسلامية، يتضح للباحث أن هذه التعريفات متقاربة في معانيها، إذ لا بد أن يتوافر فيها جملة من الشروط وهي:

١- أنه لا بد من الحصول أو التقاضي على مبلغ معين كدخل استثماري، بسبب استعمال المصرف الأموال العملاء ضمن نطاق الاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية.

٢- أن تبقى الأموال في حوزة المصرف مدة معينة من الزمن، فلا يتمكن أحد من العملاء بسحب ماله أو أي جزء منه قبل انتهاء المدة المتفق عليها.

٣- أن هذه الحسابات تقوم على أساس عقد المضاربة، حيث يتقاسم الطرفان الربح بنسبة معينة بينهما متفق عليها منذ بداية العقد. (عياد بن مقبل العنزي، ٢٠١٥، ص ٧٣٨)

٤- يتحمل العملاء كافة الخسارة في رأس المال ما لم يحصل تعد أو تقصير من قبل المصرف.

٥- الحساب الاستثماري يمثل حق ملكية صاحبه حصة مشاعة من إجمالي المبالغ المستثمرة لدى البنك. (Ghassan Salem Saleh Student, 2008, p. 4)

*أنواع الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية.

تنقسم حسابات الاستثمار إلى:-

أولاً: حسابات الاستثمار المشترك (المطلقة) Joint or General Investment Account :-

هي المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من المستثمرين، ويفوض أصحابها المؤسسة باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة، دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري خاص، ويشترك أصحاب هذه الحسابات مع المؤسسة في الأرباح إن وجدت حسب النسبة المتفق عليها، ويتحمل أصحاب الحسابات الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال، إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط. (مُجَّد عمر حسين الخلف، ٢٠١٦، ص ١٣٨)

ويقوم المصرف بتشغيل واستثمار هذه الودائع بنفسه أو مع شركاء آخرين، ثم يقوم في نهاية كل عام بتوزيع العوائد المستحقة لأصحاب هذه الودائع، بعد خصم المصاريف الإدارية المختلفة، وتكاليف الدراسات التي يتحملها المصرف في سبيل استثمار أموال المودعين من عملائه. (حروشي جلول، ٢٠١٦، ص ٤١١)

وتقوم البنوك التشاركية بإدارة حسابات الاستثمار إما بموجب عقد المضاربة (مطلقة / مقيدة) أو بموجب عقد الوكالة بأجر، وفي حالة عقد المضاربة يستحق البنك حصته من الأرباح بنسبة متفق عليها مسبقاً مقابل إدارة واستثمار الأموال، أو يكون له أجرة محددة مسبقاً إذا قام بإدارة الأموال بموجب عقد الوكالة. (زين العابدين يسن بريمة أحمد، ٢٠٢٠، ص ١٦)

وفي الحسابات الاستثمارية المطلقة يفوض رب المال للمضارب سلطات تقديرية واسعة وذلك اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته، والإطلاق مهما اتسع، فهو مقيد بمراجعة مصلحة الطرفين في تحقيق مقصود المضاربة، وهو الربح، وأن يتم التصرف وفقاً للأعراف الجارية في مجال النشاط الاستثماري موضوع المضاربة (نبيل بن الصغير عرفة، ٢٠١٨، ص ٢٠٢٠)

وتنقسم الحسابات الاستثمارية المطلقة " ألي ثلاثة أقسام، وتقبل على أساس أنها وحدة واحدة شريكة في الأرباح المحققة في السنة المالية الواحدة هي: -

١- حسابات التوفير الادخارية (Saving Accounts): حسابات التوفير: وهي حسابات تفتح عادة للمودعين الذي يودعون مبالغ قليلة أو رمزية ويطلق عليهم ما يسمى بالمودع الرمز، حيث لا يتم إشراك المبلغ بأكمله بالاستثمار بل بنسبه

منه، كما أن عملية السحب من الرصيد تخضع لاعتبارات تتعلق بالمبلغ المسحوب والزمن وفقدان المبلغ المسحوب لنصيبه من الأرباح. (إبراهيم رضوان أحمد النصور، ٢٠٢٠، ص ٥٨)

وهي حسابات تتمتع بالتقييد الجزئي، تتيح المجال أمام صغار المستثمرين بالمشاركة في نتائج أرباح الاستثمار بنسبة معينة، إذ يقوم العميل بعد إيداعه مبلغ المال في حساب التوفير بتفويض المصرف باستثمار ماله في مختلف المجالات مع إمكانية السحب منه وفق حدود معينة. (محمد عدنان يوسف عليان، ٢٠١٨، ص ٢٤)

٢- الحسابات الخاضعة لإشعار (الودائع بإخطار): وتسمى بالودائع المربوطة لأجل معين، حيث يخضع السحب من هذه الودائع لإشعار مسبق بمدة كافية يتم الاتفاق عليها مع البنك الإسلامي تنفيذاً لرغبته، فهذا النوع من الحسابات يجمع بين رغبة الشخص في الاستثمار وحاجته لسحب نقوده، (علي حامد علي محمد، ٢٠١٥، ص ٥٤)

وهذا النوع الثاني من الحسابات الاستثمارية المطلقة يتعهد المودع بإخطار (إشعار) البنك برغبته بالسحب من رصيده قبل وقت كاف، الأمر الذي يدفع البنك للاستثمار به بنسبه أكبر من الأموال الموجودة بحسابات التوفير (إبراهيم رضوان أحمد النصور، ٢٠٢٠، ص ٥٨)

٣- الحسابات لأجل (الودائع الآجلة): وهذا هو النوع الثالث من الحسابات الاستثمارية المطلقة، وهي حسابات لا يسمح بالسحب منها إلا بعد مرور مده معينة، ومع ذلك قد تسمح البنوك بذلك استثناء إذا كانت سيولتها وظروفها تسمح بذلك، (إبراهيم رضوان أحمد النصور، ٢٠٢٠، ص ٥٨)

هذه الحسابات خارج الميزانية. (إبراهيم رضوان أحمد النصور،
٢٠٢٠، ص ٥٩)

ويتم تقاسم الربح بين المصرف وأصحاب الحسابات
الاستثمارية المخصصة على أن يقوم المصرف بعملية تنظيم
الإشراف وتنظيم المشاريع ومتابعتها حيث تعتمد نسبة الأرباح
الموزعة بين الطرفين حسب جهد المصرف في المشروع، كما أنه
لا يمكن لصاحب الحساب أن يقوم بسحب ماله إلا في نهاية
عمل المشروع. (حروشي جلول، ٢٠١٦، ص ٤١١)

وفي حالة عدم وجود أرباح، فإن العملاء لا
يحصلون على أي عائد، كما لا يتحمل المصرف الخسارة في
رأس المال إلا بالتعدي أو التقصير، فلا يضمن المصرف رد
قيمة الحساب الاستثماري بالكامل، إلا أن المصرف يشارك
العملاء الخسارة في العمليات الاستثمارية، وذلك انطلاقاً من
القاعدة الفقهية (الغرم بالغنم). . (مُحَمَّد عدنان يوسف عليان،
٢٠١٨، ص ٢٧)

* أهمية الحسابات الاستثمارية.

يلجأ العملاء إلى وضع أموالهم في الحسابات
الاستثمارية لما تتمتع به هذه الحسابات من أهمية جعلت منها
أن تمثل أغلبية الموارد في المصارف الإسلامية، حيث تكمن
أهمية هذه الحسابات في أمور عدة، منها:-

١- تعد الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية هي
البديل للحسابات الآجلة في المصارف التقليدية، إذ الغرض
منها هو إيجاد فرصة النماء لأموال العملاء الموجودة في هذه
الحسابات، وذلك عن طريق استثمارها وتحقيق الأرباح وفق
قواعد الشريعة الإسلامية بدلاً من الفوائد المحرمة. (Amr
Mohamed El Tiby Ahmed,2011, p.

162)

ولا يمكن لصاحب الوديعة الأجل السحب منها
قبل موعد استحقاقها، وهذا ما يمكن البنك من توظيف تلك
الأموال واستثمارها جيداً حيث يكون البنك الإسلامي كوكيل
أو كئائب عن أصحاب الأموال وذلك باستثمارها من خلال
مختلف صيغ الاستثمار الشرعية (نعيمه برودي، ٢٠٢١،
ص ٣٩٧)، وهذه الحسابات تعتبر مهمة في تمويل العمليات
الاستثمارية للبنوك الاستثمارية وتعطى البنك القدرة على
الاستثمار بناء على حجمها ومدى ثباتها واستقرارها (علي
حامد علي مُحَمَّد، ٢٠١٥، ص ٥٤)

ثانياً: حسابات الاستثمار المخصص (المقيدة) Specified
Investment Deposits :-

وهي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف
الإسلامي من عملائه الراغبين باستثمار هذه الأموال في
مشروع محدد أو برنامج استثماري معين أو وجهة متفق عليها،
على أساس حصول المصرف على حصة من صافي ما يتحقق
من أرباح ناشئة عن أعمال المشروع شريطة عدم التعدي أو
التقصير أو مخالفة الشروط، وتخضع هذه الحسابات للمضاربة
المقيدة وحسب هذا النوع من المضاربة فإن رب المال يضع
شروطاً ومحددات على المضارب وعليه أن لا يتجاوزها، كأن
يقيده في مجال الاستثمار في قطاع معين فقط أو عدم
الاستثمار في قطاع معين. (Amr Mohamed El
Tiby Ahmed,2011, p. 130)

وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة من موجودات
البنك، حيث لا يحق للبنك حرية التصرف بها دون مراعاة
القيود التي فرضها صاحبها على البنك طالما كانت لا تشمل
على محظور شرعي، وفي العادة لا يستخدم البنك موارده في
تمويل تلك الحسابات ويقتصر تمويلها على أصحابها، وتظهر

٢- تعتبر الحسابات الاستثمارية السند الأساسي لمعظم العمليات الاستثمارية التي تقوم بها المصارف الإسلامية، إذ تستحوذ على جزء هام من إجمالي تعبئة الموارد في الأعمال المصرفية، وذلك نتيجة الثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الحسابات مما يساعد المصارف على توظيف أكبر قدر ممكن منها .

٣- أن ازدياد مساهمة الحسابات الاستثمارية في أدوات التوظيف التي تقوم بطرحها المصارف الإسلامية يعود على هذه الأمة بالنفع، فهذه الأموال كانت عاطلة قبل إيداعها فأتيح لها عن طريق الإيداع دخول مجالات الإنتاج والاستثمار، ومنح المصارف القدرة على الائتمان بدرجة عالية. (رحيق فيصل مُجد أحمد، ٢٠١٩، ص ٥٩)

٤ - أن إمكانية الحصول على عائد حلال من خلال المدخرات الموجودة في المصارف الإسلامية تؤدي إلى جذب هؤلاء العملاء إلى الجهاز المصرفي، كما تساهم هذه المدخرات إسهاماً كبيراً في تكوين الرأس المالي، لأن ذلك يحد من التبذير في الإنفاق ويقضي على تجميد المدخرات في أصول غير إنتاجية، مما يجعلها أداة هائلة لاستقطاب العديد من العملاء إلى الجهاز المصرفي. (مُجد عدنان يوسف عليان، ٢٠١٨، ص ٢٨)

٥- أن قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الائتمان من خلال إتاحة الفرصة لأموال العملاء بالدخول في مختلف مجالات الاستثمار، تؤدي إلى كثرة وسائل الدفع التي تعوض النقود، فكلما كثرت وسائل الدفع اتسعت ونمت الحركة التجارية والصناعية والتجارية وقلت البطالة (إبراهيم رضوان أحمد النصور، ٢٠٢٠، ص ٦٣)

ويرى الباحث أن أهداف توظيف الأموال في المصارف الإسلامية نابعة ومشتقة من أهداف توظيف المال من المنظور الإسلامي، ومن ثم يمكن تقسيم أهداف توظيف الأموال في المصارف الإسلامية ضمن مجموعتين، حيث تتمثل المجموعة الأولى في تحقيق الأهداف الذاتية للمصرف الإسلامي متمثلة بتعظيم القيمة السوقية للمصرف الإسلامي (تعظيم ثروة المالكين)، ثم السعي نحو تحقيق الربحية، في ضوء التوازن بين هذين الهدفين وكل من السيولة والمخاطرة، فيما تنفرد أهداف المجموعة الثانية من الأهداف الاستثمارية بتحقيق المنفعة الاجتماعية فيما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية.

* مفهوم التضخم

مصدر كلمة تضخم هو ضخم أي كبير أو زاد ، وترتبط كلمة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد أو مستحب، وينصرف التضخم في الاستخدام العادي للكلمة في الاقتصاد إلى حالة ارتفاع محسوس ومستمر في المستوى العام للأسعار بصفة عامة وغالباً ما يكون ارتفاعاً ونادراً ما يكون انخفاضاً، ومطلقاً أن يكون ثابتاً.

ويحدث التضخم عندما ترتفع الأسعار وذلك بعد الوصول إلى حالة التوظيف الكامل وبالتالي يكون غير مصحوب بزيادة التوظيف والإنتاج، وهناك تعريف آخر بأن التضخم هو الزيادة في الطلب الفعال أو الإنفاق الكلي بالمقارنة بالعرض الكلي. (منى سراج جعفر، ٢٠٠٠، ص ٣) أما بعض الاقتصاديين فقد عرفوا التضخم بالاعتماد على أسبابه وليس على مظهره من خلال زيادة الطلب الإجمالي عن العرض الإجمالي، أو زيادة الطلب الإجمالي بنسبة تفوق زيادة

العرض الإجمالي. (هناك مُجَد هلال الحنيطي، ٢٠١١، ص ٢٤٠)

من خلال التعريفات السابقة للتضخم يتضح للباحث أن ظاهرة اقتصادية تحدث لتوافر أسباب معينة منها: زيادة كمية النقود، وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الاتفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حال ثبات ما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات.

* أنواع التضخم.

نظراً لاختلاف المدارس الاقتصادية في تعريف مفهوم التضخم فقد اختلفوا أيضاً في تحديد أنواع التضخم أيضاً، ولكن يمكن وضع معايير يتم تقسيم التضخم تبعاً لنوع المعيار المستخدم في توضيح نوع التضخم وهذه المعايير هي:

١. التضخم باعتبار سرعة ارتفاع الأسعار (حدة حدوثه):-

التضخم الزاحف Creeping Inflation:

وهو ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ولكن بنسبة منخفضة لا تتجاوز ٣%، وهو أخف أنواع التضخم حدة.

التضخم الجامح Hyper Inflation: وهو

ارتفاع الأسعار بنسبة عالية جداً، كان ترتفع الأسعار بنسبة ١٠٠%، وهو أخطر أنواع التضخم.

التضخم المفتوح (الظاهر) Open Inflation :

وهو الذي يحدث نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب على السلع والخدمات، ولا تكون الدولة طرفاً في هذا النوع من التضخم.

التضخم المكبوت Repressed Inflation :

وهذا النوع من التضخم لا يظهر في زيادة أسعار السلع والخدمات، والسبب في ذلك أن الدولة تتدخل لدعم بعض

السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها لأغراض اجتماعية مما يؤدي إلى ثبات الأسعار عند مستواها السابق.

التضخم المستورد Imported Inflation:

وهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة، خاصة السلع الاستهلاكية الضرورية. (هناك مُجَد هلال الحنيطي، ٢٠١١، ص ٢٤٠)

التضخم المتسارع: هو من أنواع التضخم القوية التي

تظهر عندما يصبح ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح بين ٣-١٠% سنوياً، فيتهافت المستهلكون في هذه الحالة لشراء أكثر من احتياجاتهم، خوفاً من ارتفاع الأسعار بالمستقبل، مما ينتج عنه عجز الموردين عن مواكبة طلبات المستهلكين فتصبح الخدمات والسلع بعيدة عن متناول أغلب الناس. (زينة صباح عباس، ٢٠٢٠، ص ٦٠)

١- التضخم باعتبار توقع حدوثه

أ- التضخم المتوقع وهو ما يوافق نسبة التضخم المستقبلي الذي تقوم المؤسسات الاقتصادية في الدولة بتوقعه وفق المعطيات الحالية وقليل ما يوافق تلك التوقعات لتعدد العوامل المؤثرة في التضخم.

ب- التضخم غير المتوقع وهو الغالب في حالات التضخم وذلك بسبب ارتفاع المستويات العامة للأسعار بشكل مفاجئ أعلى من نسبة توقع حدوثه ووقوعه. (علي حامد علي مُجَد، ٢٠١٥، ص ٢٥)

٢- التضخم باعتبار الظهور والكمون

أ- التضخم الظاهر وهذا أشبه بالتضخم الجامح حيث عرفه بعض الاقتصاديين بأنه (الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدل يتعدى ٥٠% شهرياً).

ب- التضخم المكبوت أو المقيد هو تضخم لا يصاحبه في كل الأحيان ارتفاع في الأسعار، فقد يحدث ارتفاع في الأسعار ولكن لا يعكس ذلك كل القوى التضخمية نظراً لتدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار عن طريق نظام التسعير الإجمالي . (هيل الجنابي وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٢٧٨)

٣- التضخم باعتبار المصدر

وهو ينقسم إلى:-

أ- تضخم كلي: ينشأ عن عوامل تحصل في الهيكل الاقتصادي المحلي للدولة.

ب تضخم مستورد (خارجي): يكون مصدره عوامل خارجية لها علاقة بالتبادل الدولي

بما تؤثر على المتغيرات الاقتصادية المحلية بما يؤدي لظهور التضخم كلياً.

٥. التضخم باعتبار القطاع الذي يحدث فيه التضخم

يمكن تقسيم التضخم حسب القطاع الذي حصل فيه التضخم أي:

أ- تضخم سلمي: وهو الذي يحصل في سوق سلع الاستهلاك حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية بالحصول على أرباح نقدية عالية.

ب-تضخم رأسمالي وهو ما يحصل في سوق أو قطاع سلع الاستثمار.(علي حامد علي مُجَد، ٢٠١٥، ص٢٦)

* آثار التضخم

١- أثر التضخم على المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية المتداولة

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية وأن أول الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم

أصحاب الدخل المحدودة فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من السكان بما يعكس أثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعيشية للسكان.

٢- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل القومي:

يؤدي التضخم النقدي لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الاجتماعية الأكثر غنى القليلة العدد، بينما يؤدي إلى خفض القوة الشرائية لأصحاب الدخل الثابتة مثل الموظفين وأرباب المعاشات والفئات الفقيرة أي التي تعجز عن زيادة دخلها.(علي حامد علي مُجَد، ٢٠١٥، ص٢٦)

٣- أثر التضخم غير المؤكد في الاقتصاد:

عندما لا يمكن التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل والمقدار الذي سوف يكون عليه، عندها يعرف التضخم بالتضخم غير المؤكد، أو يمكن أن يعرف بأنه التباين لمشاهدات التضخم وبالنتيجة فإن تأثير التضخم غير المؤكد على المتغيرات الاقتصادية لا يمكن تحديده بشكل مضبوط ولا يمكن التنبؤ به. وقد أكد بعض الخبراء بأن ارتفاع معدلات التضخم غير المؤكدة تخفض من المعلومات الخاصة بتحركات الأسعار، ومن ثم تؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض في إمكانيات النمو؛ فعندما يكون المستوى العام للأسعار في المدى الطويل إلى انخفاض في إمكانيات النمو، فعندما يكون المستوى العام للأسعار في المدى الطويل غير مؤكد فهذا يعني بأنه لا يمكن التنبؤ بها في المدى الطويل. وبذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم غير المؤكد في المدى الطويل يعني ضمناً ارتفاع المستوى العام للأسعار غير المؤكدة في المدى الطويل.

* يؤثر التضخم غير المؤكد على الاقتصاد من خلال مسارين متعاقبين

الأول : يحدث نتيجة لتوقع التضخم قبل حدوثه، إذ يؤثر التضخم غير المؤكد على قرارات كل من المستهلكين والمستثمرين على حد سواء، بحيث يجعل قراراتهم تختلف عن الأخرى التي تتخذ في الحالات الطبيعية، ويعود سبب هذا التأثير إلى توقع الشيء قبل حدوثه، على اعتبار أن القرارات الاقتصادية تتخذ بناء على توقعات التضخم في المستقبل.

الثاني : يحدث التأثير الثاني عندما تكون القرارات الاقتصادية قد اتخذت (ما بعد التوقع)، ويكون ذلك عندما يكون التضخم الحالي يختلف عما كان متوقع . (أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي، ٢٠١١، ص ١٢٠)

وهناك العديد من الآثار السلبية للتضخم يمكن تلخيص أهم تلك الآثار فيما يلي:-

١- انخفاض القوة الشرائية : بسبب التضخم تنخفض القوة الشرائية للعملاء، وسبب ذلك ارتفاع الأسعار في القطاعات الاقتصادية كافة، وبسبب التضخم ترتفع أسعار المنتجات والخدمات والسلع، وحين الارتفاع بالأسعار للسلع غير التقديرية ومن المستحيل استبدالها مثل الغذاء والوقود والدواء فتؤثر بشكل كبير على التضخم، لهذا السبب تستثنى سلع الغذاء والوقود والدواء للنظر إلى التضخم الجوهري أو الأساسي.

٢- الأثر على المدنيين: يؤثر التضخم بشكل إيجابي على المدنيين، لأنه يتيح لهم فرصة السداد بكمية أموال أقل

٣- الأثر على التجارة الخارجية : إن الضغوط التضخمية تزداد عند تذبذبات الدخل في الدولة المصدرة ، وتؤثر على ارتفاع الطلب للبلد المستقبل، أما بالنسبة للبلد المستورد فترتفع أسعار

المنتجات المستوردة، وبالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج وأسعار الاستهلاك للبلد المستورد.

٤- الأثر على عدالة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .(زينة صباح عباس، ٢٠٢٠، ص ٥٩)

* كيفية مواجهة آثار التضخم في الحسابات الاستثمارية التشاركية.

* معالجة التضخم

وعليه يمكن تعريف استهداف التضخم بأنه تبني مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم، وتتطلب سياسة استهداف التضخم ضرورة توفر معايير أو خصائص وجودها ضروري لتبني هذه السياسة هي:

١- الإعلان الرسمي على معدل رقمي محدد للتضخم المستهدف لفترة أو لفترات محددة يسعى البنك المركزي إلى تحقيقه.

٢- التعهد بأن اهتمام السياسة النقدية ويتركز على تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار على وفق أو للمعدل المستهدف.

٣- الالتزام بأن الاستقرار السعري هو الهدف الأول والأسبق عبر الأهداف الأخرى للسياسة النقدية.

٤- الإعلان وتوضيح استراتيجية السياسة النقدية ولاسيما تلك المتعلقة بنهج تنفيذ سياسة التضخم المستهدف.

٥- خضوع السلطة النقدية للمسائلة حول مدى تنفيذ هذه السياسة .(كامل علاوي كاظم الفتلاوي، ٢٠١٦، ص ٩٢)

أدى وجود مخاطر الحسابات الاستثمارية إلى اعتماد المصارف الإسلامية على صيغ معينة دون غيرها من صيغ الاستثمار، إضافة لذلك تجنب المصارف الإسلامية الخوض في

عمليات استثمارية طويلة الأجل، ويظهر ذلك على النحو التالي:-

١- اعتماد المصارف الإسلامية على عقد المراجعة:

من الآثار المترتبة على وجود المخاطر هو تفضيل المصارف للأساليب الاستثمارية التي تمتاز بارتفاع عامل الضمان وانخفاض نسبة المخاطرة كبيع المراجعة (فمن تتبع مسيرة المصارف الإسلامية يجد أن هذه المصارف تعتمد على معظم استثماراتها على عقد المراجعة)، حيث استحوز هذا العقد في معظم استثمارات المصارف الإسلامية على نصيب الأسد، إذ تصل نسبته في معظمها إلى ٩٠% بينما لم تصل عقود المشاركة إلا إلى نسبة قليلة جداً، أما عقود المضاربة فلم يكن لها أي حظ في نسبة كبيرة من المصارف إضافة أن بعض العقود قد اعتمد عليها بصورة هامشية جداً، وبنسبة قليلة متدنية. (مُجد عبد المنعم أبو زيد، ١٩٩٦، ص ٧٩)

ويرجع تفضيل المصارف الإسلامية لعقد المراجعة على غيرها من العقود لعدة أسباب، منها ما يتعلق بسهولة الإجراءات ونظم تطبيقها من وجهة نظر العاملين، ومنها ما يتعلق بحصول المصرف على ربح مقطوع محدد مسبقاً، وقدرة المصرف من خلال المراجعة على استرداد أمواله بصورة كبيرة عن طريق الاعتماد على الضمانات التقليدية .

٢- ابتعاد المصارف الإسلامية عن الخوض في استثمارات طويلة الأجل:

ومن الآثار المترتبة على وجود المخاطر هو اعتماد المصارف الإسلامية بشكل كبير على الاستثمارات قصيرة الأجل، إذ لم تحظ الاستثمارات طويلة الأجل إلا بنسبة ضئيلة جداً، وذلك لارتفاع نسبة المخاطرة فيها، وحاجة هذه الاستثمارات لكوادر بشرية ذات كفاءة عالية جداً تمتاز بالقدرة على دراسة وتقييم

واختيار المشاريع الملائمة ومتابعتها وهذه الكوادر لا يمكن الحصول عليها في استثمارات طويلة الأجل في غالبية المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى حاجة المصارف الإسلامية لعوائد سريعة حتى تثبت أقدامها في السوق المصرفية، وقصر أجال غالبية الموارد المتاحة لها. (أشرف مُجد دوابة، ٢٠٠٦)

ويرى الباحث أن البنوك تحتاج إلى تطبيق ممارسات حكيمة لإدارة المخاطر ، وإلى اتباع نهج متكامل لإدارة المخاطر أمر ضروري لتجنب الأزمات، في كل الأحوال، يتعين على البنوك، بل ويطلب منها، أن تتبع نهجاً شاملاً ومتكاملاً لإدارة المخاطر، ولا يتم استبعاد البنوك الإسلامية من هذه الصورة، خاصة عندما تعمل في نظام مالي عالمي، وتواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات في تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر المناسبة.

* نموذج تطبيقي لأثر التضخم على بنك البركة تورك التشاركي

يعتبر بنك البركة تورك التشاركي Albaraka Türk أول بنك مشارك تم تأسيسه في تركيا والبنك الوحيد الذي يتم تداول أسهمه في بورصة إسطنبول، وقد تأسس بنك البركة تورك، الرائد في مجال الخدمات المصرفية بدون فوائد في تركيا في عام ١٩٨٥ بالتعاون بين مجموعة البركة (ABC)، إحدى مجموعات النخبة في القطاع المالي في الشرق الأوسط، والبنك الإسلامي للتنمية (IKB)، وتعمل المجموعة في الاقتصاد التركي منذ ما يقرب من أربع عقود، ويواصل البنك أنشطته في تركيا وفقاً لقانون البنوك رقم ٥٤١١، ويعمل بنك البركة كبنك مشارك يقدم تجربة مصرفية عملية وسريعة ومثالية لعملائه البالغ عددهم ٢.٥ مليون من خلال شبكة خدمات واسعة النطاق تتكون من ٢٢٣ فرعاً محلياً في جميع أنحاء تركيا

وفرعين أجنبيين هما أربيل وبغداد في العراق، و٢٧٢٣ موظفًا وقنوات توزيع بديلة. (Albaraka Türk Entegre) (Faaliyet Raporu 2023, p. 24

وبنك البركة التركي للمشاركات هو أحد أكبر بنوك المشاركات في تركيا حيث يمثل حوالي ١٦% من إجمالي أصول القطاع لقد حقق إجمالي أصول البنك في نهاية العام ٢٠٢١ نموًا بنسبة ٥٧% حيث بلغ ١٠٧.٧ مليار ليرة تركية مقارنة بمبلغ ٦٨.٦ مليار ليرة تركية في نهاية عام ٢٠٢٠ ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي كان إجمالي الأصول أقل من عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٣% - ٨.١ مليار دولار أمريكي بسبب تآكل قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي، كما شهد إجمالي حسابات العملاء نموًا بنسبة ٥٩ من ٦٠.٨ مليار ليرة تركية في نهاية عام ٢٠٢٠ إلى ٩٦.٥ مليار ليرة تركية في نهاية عام ٢٠٢١ وبالمثل، من حيث القيمة بالدولار الأمريكي، كان إجمالي حسابات العملاء أقل بنسبة ١٢% - ٧.٣ مليار دولار أمريكي، وبلغت الأصول التشغيلية (التمويل والاستثمارات) ٧٣.٢ مليار ليرة تركية كما في نهاية العام مقابل ٥٠.٠٠٠ مليار ليرة تركية في نهاية عام ٢٠٢٠ مما يعكس نموًا بنسبة ٤٦ ولكنه من حيث القيمة بالدولار الأمريكي يمثل انخفاضًا بنسبة ١٩% أي ٥.٥ مليار دولار أمريكي في نهاية العام مقارنة بمبلغ ٦.٨ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٠ ظلت السيولة قوية من حيث القيمة بالليرة التركية حيث بلغ النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى ٣١.٨ مليار ليرة تركية، وهو ما يمثل ٣٠% من إجمالي الأصول - وهي سمة ثابتة في استراتيجية البنك، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للسنة ٢٠٢ ٢.٢ مليار ليرة تركية (٢٥٦.٧ مليون دولار أمريكي مقابل ٢٠٢

مليار ليرة تركية ٣٢٠.٩ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٠ ويعزى الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض صافي العائدات على الأصول التمويلية وبلغ صافي الدخل لسنة ٢٠٢١ ما قدره ٢٨٩.٢ مليون ليرة تركية (٣٣.٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٢٢٦.٠ مليون ليرة تركية ٣٢.٥ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٠. (مجموعة البركة، ٢٠٢١، ص ١٦) تعمل مجموعة البركة برؤية تتمثل في كونها من أفضل البنوك الإقليمية في تقديم المنتجات والخدمات المالية في مناطق الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و لديها هدف أن يصبح قوة إقليمية وهي تتخذ خطوات حازمة نحو أن تصبح قوة مالية عالمية. (مجموعة البركة، ٢٠٢٠، ص ٣)

ووفقًا لتقرير بنك البركة التشاركي التركي لعام ٢٠٢٠ فقد واصل البنك المركزي التركي تخفيضات أسعار الفائدة التي بدأت في يوليو ٢٠١٩ لمواجهة التضخم، وبلغ إجمالي التخفيضات في سعر الفائدة ١٢٥ نقطة أساس في يناير وفبراير ٢٠٢٠. سجل الاقتصاد التركي تحسنا ملحوظا في عام ٢٠١٩. وأظهر التضخم انخفاضا حادا، وعلى الرغم من انخفاض قيمة الليرة التركية، تماشيا مع التطورات العالمية، فقد أثر انخفاض أسعار السلع الأساسية الدولية، وفي مقدمتها أسعار النفط والمعادن، على توقعات التضخم بشكل إيجابي، وفي هذه الفترة، ومن أجل احتواء الآثار السلبية الناجمة عن وباء كوفيد ١٩ على الاقتصاد التركي، أعلن البنك المركزي التركي عن مجموعات شاملة من التدابير التي تهدف إلى الحفاظ على أداء الأسواق المالية والتدفقات النقدية للشركات. (Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2020, p. 18

خلال معظم عام ٢٠٢٠، وقد تسارع التضخم أسعار المستهلكين في الربع الأخير وبلغ ١٤.٦٠% في نهاية العام وكان المحرك الرئيسي لزيادة التضخم في عام ٢٠٢٠ هو انخفاض قيمة الليرة التركية. كما أضافت أسعار المواد الغذائية غير المصنعة وتكاليف وحدة العمل الحقيقية إلى هذه الزيادة. (Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2020, p. 19)

ومنذ البداية استجاب البنك بسرعة لتفشي الجائحة من خلال تعزيز تركيزه على العملاء وتوفير حزم دعم مختلفة للتخفيف من تبعات كوفيد-١٩، وتأجيل أقساط وسداد القروض والاعتمادات الممولة وإعادة هيكلة التسهيلات لعملاء الائتمان وتقديم الدعم للعملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة حدود السحب من أجهزة الصراف الآلي، وإصدار بطاقات ائتمان "لا تلامسية" وبشكل عام ضمان استمرار المعاملات وعروض الخدمات المصرفية ستساعد هذه الإجراءات على الاحتفاظ بالعملاء وزيادة ثقتهم في البنك وقدراته وعلى الرغم من الاضطراب الإغلاق بعض الفروع مؤقتاً، إلا أنه تم وضع ترتيبات احتياطية مناسبة لتلك الفروع كذلك، تم منح الموظفين خيار العمل عن بعد من المنزل. (مجموعة البركة، ٢٠٢٠، ص ٢٠٢٠)

وقد تأثر الاقتصاد التركي بشكل كبير بالتضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠٢١، إلا أنه أظهر نمواً قوياً في ذلك العام، خاصة مع الدعم الذي تلقاه من مواد التصدير وسجل اقتصاد البلاد، نمواً بنسبة ٧.٤% سنوياً في الربع الأول من العام، و٢٢% في الربع الثاني، و٧.٤% في الربع الثالث، نمواً بنسبة ١١% في عام ٢٠٢١ بأكمله.

وقد شهد إجمالي أصول بنك البركة ترك نمواً بنسبة ٣٥، حيث ارتفعت من ٥٠.٩ مليار ليرة تركية في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ٦٨.٦ مليار ليرة تركية وذلك بسبب الزيادة في إجمالي حسابات العملاء من ٤٣.٧ مليار ليرة تركية إلى ٦٠.٨ مليار ليرة تركية في نهاية ٢٠٢٠ على الرغم من الجائحة، وهذا مؤشر كبير على ثقة العملاء بالبنك ويسبب الانخفاض في قيمة الليرة التركية سجل إجمالي الأصول زيادة بنسبة ٩٧% من ٨.٦ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ٩.٣ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٠ وحافظ البنك على السيولة عند مستويات جيدة طوال العام حيث بلغ النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى ١٦.٦ مليار ليرة تركية، وهو ما يمثل ٢٤% من إجمالي الأصول، مقابل ١٢.٩٨ مليار ليرة تركية في نهاية عام ٢٠١٩ بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للسنة ٢.٢ مليار ليرة تركية، بما يعادل ٣٢٠.٩ مليون دولار أمريكي مقابل ١.٣ مليار ليرة تركية، بما يعادل ٢٣٦.٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وتعود الزيادة الكبيرة بشكل رئيسي إلى الدخل من الاستثمارات الممولة ذاتياً - مما يعكس القوة الذاتية لأعمال البنك وبعد تكوين مخصصات على أساس متحفظ، بلغ صافي الدخل ٢٢٦.٠ مليون ليرة تركية ٢٠١٩: ٤٦.٢ مليون ليرة تركية). (مجموعة البركة، ٢٠٢٠، ص ٢٠)

ووفقاً لتقرير بنك البركة التشاركي التركي لعام ٢٠٢٠ فقد أدى استقرار الليرة التركية على خلفية السياسات المطبقة، إلى جانب ظروف الطلب المعتدلة وأسعار الواردات، إلى دعم انخفاض التضخم في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من تراجع التضخم الاستهلاكي في سبتمبر ٢٠١٩، إلا أنه ارتفع في ٢٠٢٠ وأغلق عند ١١.٨٤%. حيث بلغ حوالي ١٢%

تكون مدعاة للقلق على المدى المتوسط. (مجموعة البركة، ٢٠٢١، ص ١٦)

وقد ارتفع التضخم السنوي للمستهلكين بسرعة في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ وسط انخفاض قيمة الليرة التركية والتطورات الجيوسياسية، كان ارتفاع التضخم في عام ٢٠٢٢ مدفوعاً بشكل أساسي بسلوك التسعير المرتبط بتكوينات الأسعار في سوق العملات الأجنبية وبسبب أيضاً الزيادات السريعة في أسعار السلع والمواد الغذائية العالمية الناجمة عن التطورات الجيوسياسية. بالإضافة إلى الزيادات في أسعار الواردات بالدولار الأمريكي، فإن عوامل جانب العرض مثل ارتفاع مستوى تكاليف النقل العالمية والاضطرابات في عمليات التوريد أثرت أيضاً على تطورات التضخم بشكل غير مناسب. وفي الوقت نفسه، ظل تأثير ظروف الطلب الكلي على التضخم السنوي محدوداً مقارنة بالعوامل الأخرى. ارتفعت أسعار الطاقة العالمية، وخاصة الغاز الطبيعي، بشكل كبير بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وكانت توقعات التضخم في الاتجاه الصعودي طوال العام بشكل عام ولكنها بدأت في الانخفاض اعتباراً من سبتمبر، وعلى هذه الخلفية، ارتفع التضخم السنوي للمنتجين حتى أكتوبر، بينما تباطأت معدلات الزيادة الشهرية بشكل ملحوظ في الشهرين الأخيرين من العام على خلفية التطورات الإيجابية في أسعار الطاقة العالمية والمسار المستقر لليرة التركية. (TCMB, Yıllık (Faaliyet Raporu 2022, p. 20

وكان عام ٢٠٢٢ عاماً ممتازاً لبنك البركة تورك التشاركي فعلى الرغم من الضعف الكبير الذي واجهته عملة الليرة التركية بجانب التحديات الاقتصادية العديدة، إلا أن الدخل ارتفع مع الإيرادات الرئيسية المتأتية من المراجعة والأوراق

ورغم أن القطاع المصرفي التركي، الذي أغلق على نمو أعلى بكثير من متوسط معدل النمو للفترة السابقة في إطار إجراءات الاقتصاد الكلي المتخذة في عام ٢٠٢٠ للحد من الآثار المدمرة للجائحة على الاقتصاد، فقد واصلت البنوك المشاركة نموها وفي تركيا، حاولت البنوك التي تحافظ على قناة الائتمان مفتوحة لدعم القطاع الحقيقي في إطار السياسات الموجهة نحو النمو أيضاً خلق تحسن في جودة الأصول، حيث تمكن القطاع المصرفي التشاركي من الحفاظ على جودة الأصول تحت السيطرة بدعم من لوائح BRSA وحقن أرباحاً قدرها ٩٧ مليار ليرة تركية في عام ٢٠٢١. (Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2021, p. 55)

وشهدت تركيا عامًا حافلاً بالتحديات بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-١٩، وعلى الرغم من نمو الاقتصاد في عام ٢٠٢١ إلا أن الضغط على الليرة التركية قد أدى إلى إضعافه وأعلنت الحكومة عن قانون جديد يتضمن تدابير مؤقتة في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة بما في ذلك تقديم منحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وخفض الضرائب المستقطعة على الودائع المصرفية بالليرة التركية وبعض التخفيضات في معدلات ضريبة القيمة المضافة في قطاعات محددة كما تم تقديم حزم دعم مالي بمبلغ ٦٣٨ مليار ليرة تركية.

لقد انتعش النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢١ ومن المتوقع أن ينمو أكثر في ٢٠٢٢ وما بعده على خلفية النمو في الناتج الصناعي والصادرات، كما إنه من المتوقع أن يكون هناك تركيز أكبر من جانب الدولة على التمويل المحلي ومع ذلك فإن تقلبات الليرة التركية وضغوط التضخم المستمرة قد

Albaraka Türk Entegre Faaliyet)، %٩٥.٢
(Raporu 2023, p. 39

وحقق بنك البركة التركي صافي ربح قدره ٣.٦ مليار ليرة تركية لعام ٢٠٢٣ كاملاً، فضلاً عن وصول الربح التشغيلي إلى ١١.٨ مليار ليرة تركية مع المخصصات الخاصة والعامه. وتحسين النسب المالية، وخاصة نسبة الأصول والمخصصات المتعثره. وهذا يدل على أن البنك تمكن من مواصلة تحوله المالي في عام ٢٠٢٣ من حيث توقف في نهاية عام ٢٠٢٢. ومن المرجح أن تظهر الآثار المتأخرة لتباطؤ الاقتصاد العالمي والتشديد النقدي في تركيا في الفترة المقبلة في جميع أنحاء العالم والمشهد المصرفي التركي ومع ذلك، فإن بنك البركة التركي يقف على أساس أكثر صلابه واستدامة.

وبأداء ناجح ونتائج مبهره في عام ٢٠٢٣، قامت بنك البركة ترك بزيادة إجمالي أصوله بنسبة ٥٨.٧% إلى ٢٣٢.٢ مليار ليرة تركية، بالتوازي مع الاتجاه الإيجابي الملحوظ في هذا القطاع. وعزز البنك هيكل أسهمه القوي من خلال زيادة رأس مالها بنسبة ٦٥% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ١٣.٤ مليار ليرة تركية. وحقق البنك نجاحاً كبيراً بتحقيق صافي ربح قدره ٣.٤ مليار ليرة تركية في عام ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ١٥١.١%. قام البنك بزيادة دخله التشغيلي بنسبة ٦٧% إلى ١٨ مليار ليرة تركية، وزاد نفقات المخصصات بنسبة ٣٠% إلى إجمالي ٧.٨ مليار ليرة تركية

أظهر البنك نمواً قوياً، مع زيادة كبيرة بلغت ٤٤.٦% في القروض و٤٣.٦% في الأموال المحصلة، ومن خلال إظهار الإدارة المالية الحكيمه، استخدم البنك الدخل الذي حصل عليه في عام ٢٠٢٣ لتعزيز ميزانيته العمومية بشكل استراتيجي. وارتفعت نسبة المخصصات الخاصة من

المالية الحكومية بالإضافة إلى نمو الدخل التشغيلي الآخر الذي يتكون من زيادة الإيرادات من الاستثمارات العقارية فقد بلغ إجمالي الدخل التشغيلي ٨.٩ مليار ليرة تركية مقارنة ب ٢.٢ مليار ليرة تركية. زيادة كبيرة قدرها ٢٩٨% .

وبلغ صافي الدخل التشغيلي للعام ٦.٤ مليار ليرة تركية مقارنة ب ٨٢٨ مليون ليرة تركية. وقد بلغ صافي الدخل للعام ٣.١ مليار ليرة تركية (أي ١٩٤ مليون دولار أمريكي مقارنة ب ٣٨٩ مليون ليرة تركية ٤٤.٩) مليون دولار أمريكي في العام الماضي. وقد انتهاز البنك فرصة النتائج الجيدة لعمل مخصصات إضافية كإجراء احترازي. فقد نما إجمالي الأصول من حيث عملة الليرة التركية بنسبة ٢٣٥. من ١٠٧.٧ مليار ليرة تركية في عام ٢٠٢١ إلى ١٤٥.٣ مليار ليرة تركية في نهاية العام. نظراً لنمو الأعمال في الأوراق المالية الحكومية وأصول المراجحة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ومع ضعف العملة خلال العام. فقد تقلص إجمالي الأصول بالدولار الأمريكي بنسبة ٤٤% من ٨.١ مليار إلى ٧.٨ مليار دولار أمريكي. كما استمرت السيولة في نهاية العام في قوتها. حيث شكلت السيولة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية ٢٢% من إجمالي الأصول. (مجموعة البركة، ٢٠٢٢، ص ١٦) وقد أنهت مجموعة البركة ترك العام ٢٠٢٣ بإجمالي أرباح بلغت ٣.٤ مليار ليرة تركية. ومن خلال زيادة إجمالي أصوله بنسبة ٥٨.٧%، تمكن Al Baraka Türk أيضاً من تحقيق نمو بنسبة ٤٤.٦% و٤٣.٦% في إجمالي الأموال المقدمة والأموال المحصلة بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتعزيز جودة أصوله من خلال خفض نسبة القروض المتعثره إلى ١.٧% وزيادة نسبة المخصصات الخاصة إلى

جدول (١) يوضح المؤشرات المالية الرئيسية والنسب المالية

الرئيسية لبنك البركة ترك التشاركي

2023	2022	2021	2020	2019	المؤشرات المالية الرئيسية
2,169,495	146,340,106	108,955,123	69,315,799	51,392,368	إجمالي الأصول (الف ليرة تركية)
1,805,856	112,675,797	91,236,649	51,613,124	39,769,408	الأموال المجمعة (الف ليرة تركية)
9,168,865	75,504,754	60,125,452	42,415,955	30,880,921	الأموال المقدمة (الف ليرة تركية)
8,387,419	8,118,973	4,626,853	4,044,227	3,821,929	حقوق الملكية (الف ليرة تركية)
428,558	1,365,496	104,403	254,737	63,429	صافي الربح (الف ليرة تركية)
225	225	231	230	230	عدد الفروع
2023	2022	2021	2020	2019	النسب المالية الرئيسية (%)
%47	%51.6	%55.2	%61.2	%60.1	الأموال المقدمة / إجمالي الأصول
%67.5	%67	%65.9	%82.2	%77.6	الأموال المستخدمة/نسبة الأموال المحصلة
%69.7	%77	%83.7	%74.5	%77.4	الأموال المجمعة/ إجمالي الأصول
%1.7	%1.9	%6.9	%4.8	%7.2	نسبة القروض المتعثرة

(٢٠١٩ - ٢٠٢٣ م):

Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu
2023, op. cit., p. 179.

وبتحليل الباحث لبيانات الجدول السابق والخاص بالمؤشرات المالية الرئيسية والنسب المالية الرئيسية لبنك البركة التركي خلال الفترة من عام ٢٠١٩م إلى عام ٢٠٢٣م، والتي نجد أنه يمكن الخروج بعدة نتائج ومؤشرات على النحو التالي:
أولاً: المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة التركي (٢٠١٩ - ٢٠٢٣م)

- ١- تشمل المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة التركي خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣م، ما يأتي:-
- ٢- إجمالي الأصول: والتي تشير إلى إجمالي قيمة الموارد الاقتصادية التي يمتلكها البنك.

٨٨.٧% في نهاية العام السابق إلى ٩٥.٢%. وفي الوقت نفسه، تمكن البنك بفعالية من إدارة مستحققاته المتعثرة وخفض النسبة من ١٠.٩% إلى ١.٧% على مدار العام، بالإضافة إلى ذلك، خصص البنك إجمالي ٥.٢ مليار ليرة تركية من الاحتياطيات المجانية، منها ٣.٤ مليار ليرة تركية تم تكوينها خلال العام، استعداداً للمخاطر المحتملة في عام ٢٠٢٣. وارتفعت نسبة كفاية رأس المال، التي كانت ١٤.٩% في نهاية عام ٢٠٢٢، إلى ١٧.٢٥% (Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2023, p. 65)

وفي حين نمت حسابات المشاركة بنسبة ٤٢.٥% عام ٢٠٢٣، فإن هذه النسبة تبلغ ٤٤.٩% في الحسابات الجارية الخاصة. وكانت أكبر مساهمة في نمو حسابات المشاركة من قبل العملاء الأفراد بنسبة ٩٤٪، وتبلغ مساهمة العملاء الأفراد في نمو الحسابات الجارية الخاصة ٥٦.٤%. (Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2023, p. 66)

٣- الأموال المجمعة: وتشير إلى إجمالي الودائع وحسابات التوفير لدى البنك.

٤- الأموال المقدمة: وتشير إلى إجمالي القروض والتمويل الذي قدمه البنك لعملائه.

٥- حقوق الملكية: وتشير إلى إجمالي قيمة حقوق مساهمي البنك.

٦- صافي الربح: ويشير إلى إجمالي الأرباح التي حققها البنك بعد خصم جميع المصروفات والمخصصات.

٧- عدد الفروع: ويشير إلى إجمالي عدد فروع البنك المنتشرة في مختلف أنحاء تركيا.

* وبتحليل هذه المؤشرات واستقراء بيانات الجدول السابق نجد أن:-

١- جميع المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة التركي شهدت نمواً ملحوظاً واتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة المشار إليها، باستثناء عدد الفروع الذي شهد انخفاضاً طفيفاً في عامي ٢٠٢٢م و ٢٠٢٣م.

٢- ارتفعت قيمة الموارد الاقتصادية التي يمتلكها البنك (الأصول) من ٥١,٣٩٢,٣٦٨ ليرة تركية في عام ٢٠١٩م إلى ٢٣٢,١٦٩,٤٩٥ ليرة تركية؛ ويشير هذا النمو إلى أن البنك قد قام بتوسيع قاعدة أصوله خلال هذه الفترة، مما قد يعكس زيادة في الاستثمارات أو عمليات الاستحواذ.

٣- شهدت الأموال المجمعة في بنك البركة التركي نمواً ملحوظاً خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت إجمالي الودائع وحسابات التوفير لدى البنك من ٣٩,٧٦٩,٤٠٨ ليرة تركية في عام ٢٠١٩م إلى ١٦١,٨٠٥,٨٥٦ ليرة تركية في عام ٢٠٢٣م؛ ويشير هذا النمو إلى أن البنك قد نجح في جذب المزيد من الودائع من العملاء، مما يدل على ثقة العملاء في البنك.

٤- ارتفعت إجمالي الأموال المقدمة من بنك البركة لعملائه ونمت نمواً ملحوظاً خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت إجمالي القروض والتمويل الذي قدمه البنك لعملائه من ٣٠,٨٨٠,٩٢١ ليرة تركية في عام ٢٠١٩م إلى ١٠٩,١٦٨,٨٦٥ ليرة تركية في عام ٢٠٢٣م؛ ويشير هذا النمو إلى أن البنك قد قام بتوسيع محفظة قروضه، مما قد يعكس زيادة في الطلب على الائتمان من قبل الشركات والأفراد.

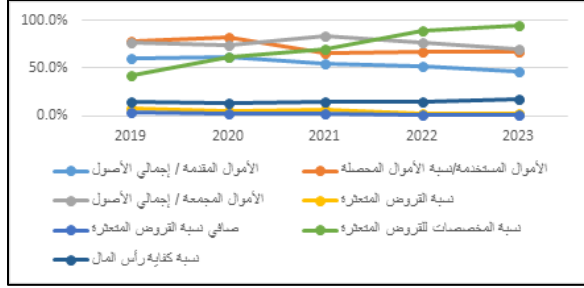
٥- شهدت حقوق الملكية في بنك البركة التركي نمواً ملحوظاً خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت إجمالي قيمة حقوق مساهمي البنك من ٣,٨٢١,٩٢٩ ليرة تركية في عام ٢٠١٩م إلى ١٣,٣٨٧,٤١٩ ليرة تركية في عام ٢٠٢٣م؛ ويشير هذا النمو إلى أن البنك قد نجح في زيادة أرباحه المحتجزة، مما يدل على تحسن في كفاءة العمليات أو زيادة في المبيعات.

٦- ارتفعت قيمة إجمالي الأرباح التي حققها البنك بعد خصم جميع المصروفات والمخصصات خلال الفترة المذكورة ونمت نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع من ٦٣,٤٢٩ ليرة تركية في عام ٢٠١٩م إلى ٣,٤٢٨,٥٥٨ ليرة تركية في عام ٢٠٢٣م؛ ويشير هذا النمو إلى أن البنك قد حقق زيادة كبيرة في ربحيتها خلال هذه الفترة، مما يدل على تحسن في الأداء المالي العام للبنك.

٧- شهد إجمالي عدد فروع البنك المنتشرة في مختلف أنحاء تركيا انخفاضاً طفيفاً في عامي ٢٠٢٢م و ٢٠٢٣م حيث انخفض إلى ٢٢٥ فرع خلال آخر عامين بعد أن بلغ عدد فروعها ٢٣٠ فرع خلال عامي ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م، و ٢٣١ فرع خلال عام ٢٠٢١م.

المصدر: من إعداد الباحث وفقا للجدول السابق.

شكل رقم (٣) عدد فروع بنك البركة التركي خلال الفترة من عام ٢٠١٩م إلى عام ٢٠٢٣م



المصدر: من إعداد الباحث وفقا للجدول السابق.

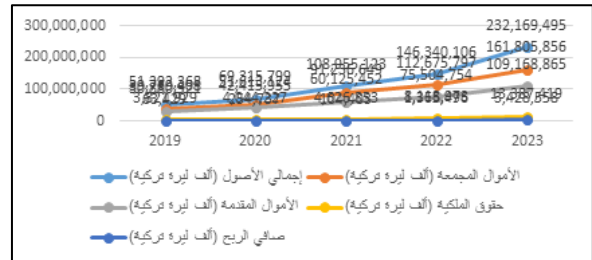
ومن خلال تعزيز قدرته الإنتاجية الربحية التشغيلية، حافظ البنك على هيكل أسهمه القوي من خلال زيادة رأس ماله بنسبة ٦٥% ليصل إلى ١٣,٣٨٧ مليون ليرة تركية في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، كما حقق بنك البركة ترك صافي ربح قدره ٣.٤ مليار ليرة تركية في عام ٢٠٢٣ بفضل هيكل رأس المال المعزز وزيادة الكفاءة والقدرة على تحقيق الأرباح. زيادة الدخل التشغيلي بنسبة ٦٧% في ٢٠٢٣، وقام البنك بزيادة نفقات المخصصات بنسبة ٣٠% إلى ١٨ مليار ليرة تركية، ليصل إجماليها إلى ٧.٨ مليار ليرة تركية، كما بلغت نسبة كفاية رأس مال البنك ١٧.٢٥%، فوق مستوى المسؤولية القانونية، كما في نهاية عام ٢٠٢٣ (Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2023, p. 180)

كما قام بنك البركة التركي بزيادة أصوله في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة على المستوى العالمي بعد فترة الوباء، وتزايد المشاكل في الأسواق العالمية مع الحرب الروسية الأوكرانية والهجمات الإسرائيلية المستمرة في فلسطين، وتأثير زلزال ٦

وبشكل عام نجد أن بنك البركة التركي قد أظهر أداءً ماليًا قويًا خلال الفترة من عام ٢٠١٩م إلى عام ٢٠٢٣م، حيث شهدت جميع المؤشرات الرئيسية نمواً ملحوظاً، ويمثل هذا النمو المتصاعد أداءً جيداً للبنك، مما يدل على تحسن في كفاءة العمليات وزيادة في الربحية، ويجب على بنك البركة التركي الاستمرار في التركيز على جذب المزيد من الودائع من العملاء وتوسيع محفظة قروضه، وكذلك يجب عليه الاستثمار في تحسين كفاءة العمليات وزيادة المبيعات لتحقيق المزيد من النمو في الأرباح، ومراقبة المخاطر المالية عن كثب وإدارة المخاطر بشكل فعال.

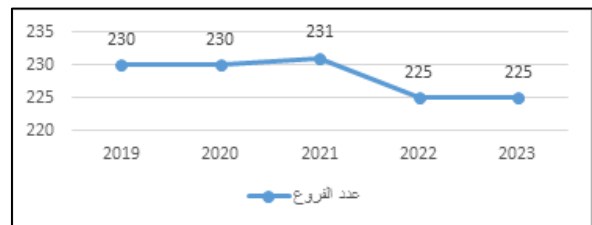
وبشكل عام، تظهر البيانات تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي لبنك البركة التركي خلال الفترة من ٢٠١٩م حتى ٢٠٢٣م، مع تعزيز مستويات السيولة والربحية ومثانة المركز المالي.

شكل رقم (١) المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة التركي خلال الفترة من عام ٢٠١٩م إلى عام ٢٠٢٣م



المصدر: من إعداد الباحث وفقا للجدول السابق.

شكل رقم (٢) المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة التركي خلال الفترة من عام ٢٠١٩م إلى عام ٢٠٢٣م



فبراير الذي تركز في مدينة كهرمان مرعش في البلاد والتقلبات الاقتصادية ارتفع بنسبة ٥٨.٧% ليصل إلى ٢٣٢.٢ مليار ليرة تركية.

واستمرارا لدعمها للاقتصاد الحقيقي في عام ٢٠٢٣، مع استمرار مكافحة التضخم من خلال سياسة التشديد النقدي واللوائح التنظيمية للقطاع المصرفي، قام بنك البركة تورك بزيادة الأموال المقدمة (القروض النقدية) بنسبة ٤٥% مقارنة بنهاية العام السابق، تصل إلى ١٠٩ مليار ليرة تركية، وبلغت حصة الأموال المقدمة من إجمالي الأصول ٤٧%، ونتيجة للخطوات المتخذة لتحسين جودة الأصول، انخفضت نسبة القروض المتعثرة لدى البنك إلى ١.٧% بنهاية عام ٢٠٢٣. (Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2023, p. 181)

* الخاتمة

إن أهم ما يميز البنوك التشاركية عن البنوك التقليدية ، هو عملها بنظام المشاركة بدل نظام سعر الفائدة ، فهي تمثل النموذج الميداني لتطبيق النظرية الإسلامية في الأموال على أرض الواقع ، وذلك بتجسيد المبادئ والأفكار الاقتصادية الإسلامية أثناء التعامل مع المؤسسات والأفراد ، حيث تسمح للمودعين بإيداع أموالهم في القنوات الطيبة والمشاركة في تسيير مشاريعهم وتمويلها بالأسلوب الحلال، فهي تمثل همزة وصل بين إشباع الحاجات المادية والروحية لأفراد المجتمع بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية .

توصلت هذه الدراسة والتي سلطت الضوء على " أثر التضخم على الحسابات الاستثمارية في البنوك التشاركية التركية"، إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المختلفة التي يمكن حصرها

فيما يلي:-

أولاً :- النتائج

من آثار الحسابات الاستثمارية أن المودع في هذه الحسابات يشارك بالأرباح الناتجة عن الاستثمار، ويتحمل الخسائر الناتجة عن العملية الاستثمارية لوحده.

١- التضخم ظاهرة اقتصادية تحدث لتوافر أسباب معينة منها : زيادة كمية النقود، وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الاتفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حال ثبات ما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات.

٢- تعد سياسة استهداف التضخم إطار لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية، إذ تتضمن السياسة استهداف الجملات النقدية أو سعر الصرف بوصفها أهداف وسيطة تطمح من خلالها إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يسهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، سيكون لها بالغ الأثر الإيجابي على جذب وتعزيز الاستثمارات الخاصة على الصعيدين المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى إيجاد فرصة مواتية للتوظيف وبالتالي الارتقاء بمستوى المعيشة.

٣- مهما اختلفت مرجعية الأعمال المصرفية ، فإن النشاط المصرفي الإسلامي له دور إيجابي في حفظ الأموال وتميئتها وتيسير سبل تداولها تمويلاً واستثماراً ، باختيار أفضل الاستثمارات في مختلف القطاعات والمشروعات ، وفق طرق وتقنيات دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وسلامتها.

ثانياً :- التوصيات.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصى الباحث

بما يلي:-

١- على البنوك التشاركية في تركيا إيجاد أدوات استثمارية جديدة ضمن أدوات السوق النقدي (Money Market) متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لزيادة أرباح استثمار تلك البنوك وذلك لزيادة نسب الأرباح الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار.

٢- الاهتمام بصيغ التمويل الإسلامية خاصة المشاركة التي تعتبر أساس الاقتصاد من منظور إسلامي فهي تحقق العدالة والمساواة لكل الأطراف.

٣- اعتماد آلية المشاركة بالربح والخسارة باعتباره الآلية التي يطرحها الاقتصاد من منظور إسلامي، التي تعتبر البديل الأمثل لتجاوز مساوئ نظام معدل الفائدة، فوظيفة هذه الآلية تعتبر أن الحق في الحصول على الكسب أو الربح يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف؛

٤- توحيد الجهود بين الاقتصاديين والفقهاء من أجل التنوع في المنتجات المالية وصيغ التمويل وتطويرها لتلبية احتياجات الأفراد حيث يجب أن تتميز بالكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية.

٥- ضرورة سعي البنوك التشاركية إلى اختيار العاملين فيها من أصحاب الخبرة والكفاءات، لما في ذلك من أثر في التقليل من المخاطر.

٦- حث البنوك التشاركية في تركيا على التوجه نحو الاستثمارات والتمويلات ذات العوائد المرتفعة (مع مراعاة المخاطر الناتجة عنها)، ومثالها تمويلات المضاربة تمويلات المشاركة، وذلك لزيادة أرباح الاستثمار ضمن الوعاء المشترك والتي تزيد نسب الأرباح الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار.

٧- على البنوك التشاركية في تركيا تعديل العقود الموقعة مع أصحاب الحسابات الاستثمارية لتتضمن بنداً يتيح فيه قيام البنوك التشاركية في تركيا باستثمار الأموال المترصدة في صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار لصالح الوعاء المشترك وتوزيع هذه الأرباح المتحققة من استثمار صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار ما بين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والبنوك التشاركية، وذلك بهدف زيادة نسب الأرباح الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

٨- ضرورة التزام البنوك التشاركية في تركيا التزاماً تاماً بتطبيق معيار المخصصات والاحتياطيات رقم (١١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والعمل على تعديل العقود الموقعة مع أصحاب الحسابات الاستثمارية لتتضمن بنداً يتيح فيه قيام البنوك الإسلامية باقتطاع نسبة معينة لاحتياطي معدل الأرباح، على أن تستخدمه البنوك التشاركية لزيادة نسب الأرباح الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، مع مراعاة عدم قيام البنوك التشاركية في تركيا باقتطاع نسبة من أرباح الاستثمار لاحتياطي معدل الأرباح إلا بعد توزيع أرباح عادلة على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

*المراجع

أولاً-المراجع العربية

إبراهيم رضوان أحمد النور، الحسابات الاستثمارية المطلقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: بنك الزيتونة نموذجاً، مجلة بيت المشورة، ٨٤، بيت المشورة للاستشارات المالية الأردنية، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية،

زينة صباح عباس. "أثر أدوات التمويل الإسلامي على ظاهري التضخم والبطالة: دراسة حالة البنوك الإسلامية في العراق". (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء الأردن، ٢٠٢٠)،
عبدالغنى العمومرى، أنواع الودائع في البنوك الإسلامية والتكليف الفقهي لها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ٨١٤، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠١٩).

علي حامد علي مُجَّد. "أثر المتغيرات الاقتصادية الخارجية على حجم الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)". (رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٥)،

كامل علاوي كاظم الفتلاوي، سياسة استهداف التضخم في العراق: الواقع والمعوقات وإمكانيات التبني، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ٣٧٤، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٦.

مُجَّد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب، ط ٣ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤)، ج ٣
مُجَّد عبد المنعم أبو زيد، الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦.

مُجَّد عدنان يوسف عليان. "حماية الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية". (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠١٨)،

مُجَّد عمر حسين الخلف، آلية توريد الأموال إلى المصارف الإسلامية : دراسة فكرية تحليلية، مجلة الاقتصاد

مج ٥، ١٤، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، ٢٠٢٠.

أشرف مُجَّد دوابة، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٦.

التقارير السنوية ل مجموعة البركة، تقارير أعوام ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، متاح على الموقع الرسمي:

<https://albaraka.com/ar/investor-relations/financials>

أوس فخر الدين أيوب الجويجاني، التضخم، التضخم غير المؤكد و السياسة النقدية، تنمية الرافدين، مج ٣٣، ع ١٠٣، جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١١.

حروشي جلول، المضاربة كآلية لتوظيف حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية: بنك البركة الجزائري نموذجاً، مجلة الحقيقة، ٣٦٤، جامعة أحمد دراية أدرار، ٢٠١٦

رحيق فيصل مُجَّد أحمد. "دور المراجعة المستمرة في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة ميدانية على بنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامي". (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٩)، ٥٨

زين العابدين يسن بريمة أحمد، مقترح لقياس وجباية زكاة حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية على المصارف السودانية، الفكر المحاسبي، مج ٢٤، ٢٤، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، ٢٠٢٠.

هيل الجنابي، أرسلان جميل، رمزي ياسين يسع، النقود والبنوك
النقدية الاقتصادية، ط ١، دار وائل للنشر، الأردن،
٢٠٠٩.

ثانياً-المراجع الاجنبية

Ghassan Salem Saleh Student, Factors
Influencing Customer
Satisfaction with Islamic
Banks in Jordan, Irbid for
Research and Studies, Vol. 11,
p. 2: Irbid National University,
2008

Muhammed Ziya Hamvi, Liquidity
Analysis: Comparative Study
between Participation and
Conventional Banks in
Turkey, International Islamic
Economics Journal,
Volume/Issue: No. 96, 2020.

Fatima Sayyar, Issues and Challenges
of Participation Banking in
Turkey: An Empirical
Investigation, King Abdulaziz
University Journal - Islamic
Economics, Volume 34, Issue
2, 2021.

Kammula Bairam, The Islamic
Finance Knowledge Level
among Islamic Bank
Employees: Case of Turkey,
Al Qasimia University Journal
of Islamic Economics, Volume
2, Issue 2, (2022).

Hosno Tekken, The Relationship
between Conventional Deposit

والتنمية البشرية , ١٣٤، جامعة لونيبي علي
البلدة ٢ - مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية،
٢٠١٦.

مصطفى مُجد سليم حسن ناغوج، أثر مخاطر أدوات التمويل
الإسلامية على أرباح حسابات الاستثمار المطلقة
لدى البنوك الإسلامية الأردنية: دراسة تطبيقية،
رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم
الإسلامية العالمية، ٢٠١٦.

منى سراج جعفر. " أثر التضخم على توزيعات أرباح الأسهم
في البنوك". (رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية،
جامعة أم درمان الإسلامية السودان، ٢٠٠٠)،

نبيل بن الصغير عرفة، الحسابات الاستثمارية المطلقة في ضوء
المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات
المالية الإسلامية: بنك الزيتونة نموذجاً، مجلة بيت
المشورة , ٨٤، بيت المشورة للاستشارات المالية،
٢٠١٨.

نعيمة برودي، طرق احتساب أرباح الودائع الاستثمارية في
البنوك الإسلامية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ,
مج ٨، ١٤، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
٢٠٢١.

هناء مُجد هلال الحنيطي، أثر التضخم على أسعار الأسهم :
بورصة عمان للأوراق المالية نموذجاً، الفكر المحاسبي
, مج ١٥، ع ١، جامعة عين شمس - كلية التجارة
- قسم المحاسبة والمراجعة، ٢٠١١.

- Raporu Albaraka Türk Katilim Bankas 2023 yılı finansal ve finansal olmayan performansını, İstanbul 2024.
<https://albaraka.com/ar/investor-relations/financials>
- TCMB, Yıllık Faaliyet Raporu 2022, Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası 2023, 20
- and Islamic Profit Share Rates: An Analysis of the Turkish Banking Sector, King Abdulaziz, 2017.
- Amr Mohamed El Tiby Ahmed, Islamic Banking: How to Manage Risk and Improve Profitability, Wiley, 2011
- Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2020; Entegre Faaliyet Raporu Albaraka Türk Katilim Bankas 2020 yılı finansal ve finansal olmayan performansını, İstanbul 2021
<https://albaraka.com/ar/investor-relations/financials>
- Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2021; Entegre Faaliyet Raporu Albaraka Türk Katilim Bankas 2021 yılı finansal ve finansal olmayan performansını, İstanbul 2022
<https://albaraka.com/ar/investor-relations/financials>
- Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2022; Entegre Faaliyet Raporu Albaraka Türk Katilim Bankas 2022 yılı finansal ve finansal olmayan performansını, İstanbul Feb 27, 2023
<https://albaraka.com/ar/investor-relations/financials>
- Albaraka Türk Entegre Faaliyet Raporu 2023; Entegre Faaliyet